

## تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدمٌ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٣ (٢٠١٣)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وطلب مني فيه أن أقدم إليه تقارير منتظمة عن تنفيذ ذلك القرار كل ١٨٠ يوماً. ويركز هذا التقرير حصراً على حالة تنفيذ ولاية المكتب منذ تقرير الأخير المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٣ (S/2013/262). وترد معلومات عن أهم التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والمتعلقة بالعمل الإنساني وبحقوق الإنسان في غينيا - بيساو في تقرير المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/680).

### ثانياً - حالة تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

#### ألف - تقديم الدعم لإنشاء نظم لإنفاذ القانون وللعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقديم المشورة والدعم في مجال السياسات للمؤسسات الأمنية الوطنية، وذلك عن طريق اشتراك أفراد شرطة الأمم المتحدة في مواقع عمل واحدة مع هذه المؤسسات. وشاركت البعثة في اجتماعات التنسيق مع الفريق الوطني لتنسيق عمل الشرطة والأمن الداخلي، الذي يتولى مسؤولية تنسيق جميع مؤسسات الأمن الداخلي، كما عقدت العديد من الاجتماعات مع قيادات المؤسسات الأمنية الوطنية. وشاركت في استعراض استراتيجية التدريب الوطنية التي وافقت عليها وزارة



الداخلية في ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وفي وضع طرائق وآليات تنفيذ لدعم تدريب مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي في مجال أمن الانتخابات.

٣ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بتنظيم مناسبة لتسليط الضوء على أهمية مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، وذلك في مركز الشرطة النموذجي الذي أنشئ في عام ٢٠١١ بدعم من البعثة في بايرو ميليتار بضاحية بيساو. وخلال المناسبة، عرض المكتب توصيات الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠١٢ لتقييم أثر مركز الشرطة النموذجي وأثر مساهمة المجتمع المحلي في أعمال الشرطة على تصورات السكان للأمن العام في المجتمع المحلي وأطلع ممثلي المجتمع المحلي عليها. وأجريت الدراسة الاستقصائية من قبل الشرطة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل، بمساعدة تقنية من جامعة بورتو التي يوجد مقرها في البرتغال. وأشارت النتائج إلى انخفاض ملموس في الجريمة في بايرو ميليتار.

٤ - وفي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظم المكتب حلقة عمل تدريبية لفائدة ٥٥ ضابطاً من الرتب العالية في الحرس الوطني وشرطة النظام العام والشرطة القضائية، وكان هدفها إعداد الضباط لتوفير الأمن للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

## باء - دعم إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٥ - في ٩ أيار/مايو، قدمت الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني الوطني إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو تقرير تقييم يبين احتياجات التعليم والتدريب للقوات المسلحة. ويأخذ التقرير في الاعتبار البيانات الواردة في تعداد الأفراد العسكريين الذي أنجز في عام ٢٠١٢ والهيكلة التنظيمي المستقبلية للقوات المسلحة. وأجري التقييم بدعم من المكتب المتكامل لبناء السلام، ووفقاً لأحكام واردة في مذكرة التفاهم بشأن إصلاح قطاع الأمن التي وقعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٦ - وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، قدم رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، الجنرال أنتونيو إندياي، إلى الأمانة الدائمة للجنة التوجيهية لإصلاح القطاع الأمني الوطني قائمة أولية بأسماء ١ ٧٧٦ فرداً سيحري تسريحهم من الخدمة. وفي أعقاب استعراض أجرته الأمانة الدائمة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، للتأكد من أن الأفراد المدرجة أسمائهم في القائمة يدخلون ضمن معايير التسريح المعمول بها، جرى تخفيض القائمة إلى ١ ٥٥٣ فرداً، يشملون ١ ٤٠٤ أفراد من الجيش، و ٤٥ فرداً من القوات الجوية، و ١٠٤ أفراد من سلاح البحرية.

٧ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، أنجزت وزارة الدفاع ووزير الدولة للمحاربين القدامى والأمانة الدائمة عملية تعداد المحاربين القدامى في حرب التحرير، التي بدأت في عام ٢٠٠٩، وذلك بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل وبدعم من الاتحاد الأوروبي. وأتاحت العملية فرز ١ ٥٠٠ من الرجال والنساء، كان من بينهم ٧٠١ شخص معترف بهم كمحاربين قدامى سابقين في حرب التحرير وقدمت لهم بطاقات تحديد الهوية عن طريق السمات البيولوجية. وحتى الآن، بلغ العدد الإجمالي للمحاربين القدامى السابقين المسجلين في غينيا - بيساو ٦ ٥٩٦ فردا.

### جيم - مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٨ - في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في غينيا - بيساو بتيسير بعثة للجنة المعنية بمكافحة المخدرات في غرب أفريقيا، قادها الرئيس النيجيري السابق أولوسيغون أوباسانجو. وأجرى الوفد مشاورات مع الجهات المعنية الوطنية والدولية عن أثر استهلاك المخدرات وما يتصل بذلك من مشكلات في غرب أفريقيا. وينبغي التذكير بأن الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، أعلن عن انطلاق أعمال اللجنة في أكرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ من أجل التصدي لمشكلات المخدرات في المنطقة دون الإقليمية ولأثر الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها على الأمن والحوكمة والصحة العامة.

٩ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وصل إلى غينيا - بيساو الخبر في مجال الجريمة المنظمة عبر الوطنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي جرى تعيينه بدعم مالي من إدارة الشؤون السياسية. ويعمل الخبر عن كثب مع وحدة الجريمة عبر الوطنية التي أنشئت في عام ٢٠١١ في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وكذلك مع شرطة النظام العام والشرطة القضائية، وذلك في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويتولى الخبر المسؤولية عن تقديم المشورة التقنية والتدريب في ما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعن دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة هذا المخاطر. وبالتعاون الوثيق مع المكتب المتكامل لبناء السلام يقوم الخبر أيضا بتقديم المشورة التقنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

١٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أقر المكتب المتكامل لبناء السلام، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وقيادة شرطة النظام العام برنامجا تدريبيًا يتناول الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يستفيد منه ٣٣٠ مشاركا. وينفذ البرنامج التدريبي بشكل مشترك المكتب

المتكامل لبناء السلام والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر في مدن مانسوا، وبافاتا، وساو دومينغوس، وبوبا، وبيساو. وينتظر أن ينجز التدريب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

١١ - وفي الفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبدعم مالي وتقني من المكتب المتكامل لبناء السلام والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، أتم ١٨٠ ضابطا في الأمن الوطني دورة تدريبية شاملة عن تقنيات مكافحة الاتجار بالمخدرات وتقنيات التحقيق والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب المتكامل لبناء السلام والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتنظيم حلقة عمل تدريبية لمدة يومين في ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة بافاتا، تناولت الجريمة المنظمة عبر الوطنية وشارك فيها ما مجموعه ٣٠ ضابط شرطة من الحرس الوطني وشرطة النظام العام ودوائر المعلومات الأمنية.

١٢ - وبالرغم من الافتقار إلى الموارد الكافية لمكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو فعال في المطار الدولي في بيساو، بما في ذلك التكنولوجيا المحددة للكشف عن المخدرات التي يحملها المسافرون داخل أجسامهم، قامت الشرطة القضائية ووحدة الجريمة عبر الوطنية بتنفيذ عدد من العمليات المشتركة الناجحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لذلك، تم كشف ثمانية أشخاص يحملون الكوكايين في أجسامهم، وجرت مصادرة حوالي ستة كيلوغرامات من الكوكايين في المطار. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أُلقي القبض على ضابطين عسكريين يحملان كيلوغرامين من الكوكايين في منطقة الحدود بين غينيا - بيساو والسنغال في قطاع كوتوبويل بمنطقة بافاتا. ووردت بلاغات أيضا بإلقاء القبض على ثلاثة مدنيين، اثنان منهم مواطنان من غينيا - بيساو والآخر من السنغال. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت الشرطة القضائية ووحدة الجريمة عبر الوطنية في مطار بيساو بالقبض على مواطن من غينيا - بيساو قادم في رحلة جوية من ساو باولو، البرازيل كان يحمل حوالي كيلوغرام من الكوكايين (٦٧ كبسولة). فضلا عن ذلك، أُلقي القبض في بيساو في ٩ تشرين الأول/أكتوبر على أربعة مواطنين من غينيا - بيساو يشتبه في ضلوعهم في الاتجار بالكوكايين. وكان بحوزة المشتبه فيهم، الذين وصلوا إلى بيساو من ساو باولو، عن طريق لشبونة، كيلوغرامان ونصف من الكوكايين على هيئة كبسولات مخبأة في أجسامهم.

## دال - القيام بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها والإبلاغ بشأنها

١٣ - في ٧ حزيران/يونيه، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، سافر وفد من غينيا - بيساو إلى جنيف لكي يجتمع مع لجنة حقوق الطفل، لمناقشة التقرير الثاني عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في غينيا - بيساو. واستعرض المشاركون التقدم

المحرز في مجال التشريع، والتدابير المؤسسية والسياساتية، والصعوبات التي تعوق تنفيذ الاتفاقية. وأبرزت المناقشات المجالات المثيرة للقلق التي تتطلب اهتماما خاصا، بما في ذلك الميزنة لصالح الطفل، وحماية الأطفال ذوي الإعاقة، وقضاء الأحداث، وتكثيف الجهود للقضاء على جميع الممارسات الضارة، ومكافحة التمييز والعنف ضد الأطفال، وتنفيذ السياسات الصحية الوطنية.

١٤ - وفي إطار عملية "أسبوعي الأطفال" التي تم تنظيمها في بيساو في الفترة من ١ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت اليونسيف الدعم إلى برلمان الأطفال لعقد دورة من دورات الجمعية الوطنية في ١ حزيران/يونيه تحت شعار: "القضاء على الممارسات الاجتماعية الثقافية الضارة التي تؤثر على الأطفال: مسؤوليتنا الجماعية". و قدمت اليونسيف كذلك الدعم لمبادرات أخرى وشاركت فيها، وتم تنويع ذلك بالاحتفال بيوم الطفل الأفريقي في منطقة غابو في ١٦ حزيران/يونيه.

١٥ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظم المكتب المتكامل لبناء السلام برنامجا لبناء القدرات يستمر أسبوعا واحدا، وذلك في أرخبيل بيجاغوس، وتناول البرنامج حقوق الإنسان واستفاد منه ٣٠ منسقا لحقوق الإنسان من ست جزر. وبدأ تنفيذ البرنامج التدريبي بهدف إنشاء شبكات لرصد حقوق الإنسان وللمدافعين عنها.

١٦ - وعُقد المنتدى الأول لمنظمات المجتمع المدني في غينيا - بيساو في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في بيساو، بدعم من المنظمة غير الحكومية SWISSAID (المؤسسة السويسرية للتعاون من أجل التنمية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب المتكامل لبناء السلام، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وركز المنتدى على المسائل المتصلة بالانتخابات وحقوق الإنسان، وعلى إنشاء شبكة من المدافعين عن حقوق الإنسان.

**هاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)**

١٧ - خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، نظم المكتب المتكامل لبناء السلام دورة تدريب على مهارات الوساطة لأجل ١٦ ممثلا (٤ نساء و ١٢ رجلا) لقادة الكنيسة الكاثوليكية، والمجلس الوطني للكنيسة الإنجيلية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمجلس الوطني الإسلامي. ونُظمت الدورة في إطار برنامج بناء القدرات الذي وضعه المكتب والزعماء الدينيون في شباط/فبراير. وفي وقت لاحق، التمس المجلس الوطني الإسلامي مساعدة المكتب في وضع برنامج لبناء قدرات أعضائه بشأن قضايا المساواة

بين الجنسين وتعزيز مساهمته في تسوية النزاعات داخل مجتمعاتهم. ويمول المكتب عملية لتقييم الاحتياجات من أجل تحديد نقاط الانطلاق لبناء القدرات في مجالي المساواة بين الجنسين والوساطة.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني والمالي إلى اللجنة البرلمانية المتخصصة المعنية بشؤون المرأة والطفل لاعتماد مشروع قانون لمكافحة العنف العائلي اعتمده الجمعية الوطنية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. ونشر القانون المعتمد في غابو وبوبا وكاشونغو. كما ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة الوطنية المعنية بالتخلي عن الممارسات الضارة في زيادة وعي الجمهور بضرورة مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف الجنسي والجنساني في بلدات بافاتا وغابو وأويو وكينارا.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل كل من المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم التقني والمالي في بذل مساعي إضفاء الطابع القانوني على منتدى العمل السياسي للمرأة والشبكة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن وتفعيلهما. وساهمت هذه المساعي في زيادة وعي الجمهور بحالة المرأة، وتشجيع التفكير المتعمق في قضايا المرأة وزيادة تماسك المنظمات النسائية، فضلا عن تعزيز قدرات المرأة التي أتاحت لها أدوات للتنسيق وجمع الأموال.

٢٠ - وفي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، عقد منتدى العمل السياسي للمرأة جمعيته العامة الأولى التي حضرتها ٤٥ امرأة من الأحزاب السياسية الرئيسية. ثم شارك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٤٣ عضوا في المنتدى في عملية تخطيط استراتيجي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وشؤون الحكم الرسمية، واعتمدوا خطة عمل مدتها أربع سنوات تتضمن برنامجا هاما للشؤون الجنسانية يرمي إلى تحسين وضع المرأة ودورها في المجتمع. ويتألف المنتدى من نساء بارزات من دعاة المساواة بين الجنسين. وساهمت العملية المذكورة في تعزيز تماسك المنظمات النسائية والنساء الأعضاء في الأحزاب السياسية. وأتاحت فرصة أيضا لاستعراض مستفيض لدور المرأة، بما في ذلك احتياجات تمكين المرأة. ويشارك المنتدى في جهود تعبئة الموارد لجمع الأموال من أجل تنفيذ خطة عمله وتسهيل مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في الانتخابات المقبلة.

٢١ - وفي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عقدت في بيساو جمعية عامة لإنشاء فرع غينيا - بيساو للشبكة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن، بدعم تقني ومالي من المكتب. ويشمل أعضاء الشبكة منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية من مختلف مناطق البلد ومن العاصمة، وممثلين لوزارات الداخلية والتعليم والتجارة، وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية. وقامت الشبكة بالتخطيط

الاستراتيجي والأنشطة الرئيسية الأخرى خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك نشر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، والعمل على بناء القدرات في جميع أنحاء المناطق، وإنشاء نظام للإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات والوساطة في تسويتها على المستويين المحلي والوطني، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومنع العنف الجنسي والجسدي.

#### واو - العمل مع لجنة بناء السلام في دعم أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو

٢٢ - في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، وافق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام على إتاحة مجموعة تدابير للدعم بمبلغ ٥ ملايين دولار من صندوق بناء السلام لمرفق الاستجابة الفورية لتغطية تكاليف الأنشطة البالغة الأهمية التي يجب أن تبدأ في الفترة السابقة للانتخابات، وتشمل تقديم الدعم للانتخابات ودعم مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وتعزيز قدرة وسائل الإعلام. وستستخدم مجموعة الدعم أيضا في مكافحة الاتجار بالمخدرات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي ٢٢ تموز/يوليه، قرر مكتب دعم بناء السلام، فضلا عن ذلك، إلغاء تجميد مشروع مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين "للأثر السريع والمتعدد المستويات لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي وتحسين ظروف العمل"، الذي تبلغ قيمته مليون دولار، بناء على طلب من منسق الأمم المتحدة المقيم وعقب إعادة إنشاء وزارة الأسرة والمرأة والطفل. ومما سهل قرار المكتب أيضا أن اثنين من الشركاء الرئيسيين المعنيين بالمبادرة هما من منظمات المجتمع المدني. وفي غضون ذلك، استمر وقف تنفيذ خطة أولويات صندوق بناء السلام البالغة تكاليفها ١٦,٨ مليون دولار.

٢٣ - وبمبادرة من ممثلي الخاص، وافق في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ كل من إدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام على مشروع مشترك قيمته ٢٦٥ ٦٧٨ دولارا لدعم اللجنة الوطنية للتخطيط والتنسيق الاستراتيجي، التي تتحمل مسؤولية تحديد الأولويات للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية والفترة التي تليها مباشرة. وقدمت إدارة الشؤون السياسية مبلغ ٢٠٨ ٠٠٠ دولار من آلية مواردها الخارجة عن الميزانية، فيما قدم صندوق بناء السلام ٤٧٠ ٢٦٥ دولارا من موارد مرفقه للاستجابة الفورية.

#### زاي - تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني واستراتيجيات سيادة القانون

٢٤ - واصل ممثلي الخاص حوارهم المستمر مع شركاء غينيا - بيساو الدوليين، بما في ذلك مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين، بشأن جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات إصلاح قطاعي الدفاع والأمن من أجل تحديث قوات الدفاع والأمن في غينيا - بيساو وتأهيلها المهني.

٢٥ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أجرى الممثل الخاص مشاورات أثناء وجوده في نيجيريا مع السلطات النيجيرية، والتقى برئيس وزراء غينيا - بيساو والممثلين الخاصين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في قطاعي الدفاع والأمن. وسافر أيضا إلى برازيليا في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر للعمل مع السلطات الوطنية دعما لعملية الإصلاح وأولويات بناء السلام الأخرى. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو أيضا مساعدة الجهات المعنية الوطنية في التحضير لتنظيم حلقة دراسية شاملة متعلقة بإصلاح قطاع الأمن، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

### ثالثا - القضايا الشاملة

#### ألف - تكامل منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - عقب أداء اليمين الدستوري لحكومة انتقالية جديدة شاملة للجميع في حزيران/يونيه ٢٠١٣، حددت فيما بعد أولوياتها الرئيسية للمرحلة الانتقالية في برنامجها الحكومي، مددت الأمم المتحدة إطار عملها الحالي للمساعدة الإنمائية لمدة عامين إضافيين لتشمل ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وتنظر حاليا في تمديد إطار العمل مرة ثانية لمدة عام آخر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمنح المنظمة الوقت اللازم لاستعراض أدوات التخطيط ذات الصلة للمجالس التنفيذية لكل وكالة في عام ٢٠١٤.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها خطة عمله السنوية لعام ٢٠١٣. وقامت الوحدة الاستراتيجية المشتركة أيضا بوضع خطة عمل مشتركة للأمم المتحدة وعرضها على رؤساء أفرقة الأمم المتحدة العاملة المعنية بالتنسيق المسؤولة عن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٨ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، افتتح مكتب الأمم المتحدة المتكامل مكتبا ميدانيا جديدا في ساو دومينغوس، شمال البلد، كما أوصت بذلك بعثة التقييم الفنية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في آذار/مارس. وسيُفتح مكتبان آخران بحلول نهاية عام ٢٠١٣ في بافاتا وبوبا.

٢٩ - ولتعزيز البرمجة المشتركة في مجالات الأمن والعدالة والشرطة والإصلاحات، نظم المكتب معتكفا في بيساو في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ شارك فيه فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الوطنية. وأوصى المشاركون، في جملة أمور، بما يلي: (أ) وضع ترتيب لمراكز تنسيق الأمم المتحدة العالمية لدعم الجهود المبذولة في مجال سيادة القانون، بدعم من مقر الأمم المتحدة؛ (ب) توسيع النقاش حول مسائل الأمن والدفاع لإشراك منظمات المجتمع المدني والسكان بصفة عامة؛ (ج) دعم الخطط الأمنية للانتخابات. وسلطوا الأضواء أيضا على ضرورة إعداد خطة عمل استراتيجية مشتركة لعام ٢٠١٤.

## باء - الإعلام

٣٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل النقص في المعدات واللوازم الأساسية يعوق قدرة وسائل الإعلام المحلية على أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في إعلام السكان. وفي ١ آب/أغسطس، زار ممثلي الخاص سبع محطات إذاعة محلية ودينية وخاصة في بيساو بهدف تقييم احتياجاتها. وشجع محطات الإذاعة على تقديم مقترحات مشاريع لدعم أنشطة وسائل الإعلام لآليات التمويل المعنية التابعة للأمم المتحدة.

٣١ - وواصل المكتب العمل على تعزيز شراكته مع المؤسسات والعاملين في مجال الإعلام. وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، بدأت البعثة عقد سلسلة من حلقات العمل لمحطات الإذاعة المحلية في موضوع: "المساهمة في تهيئة بيئة سلمية أثناء العملية الانتخابية". ونُظمت حلقة العمل الأولى في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في بوبا، والثانية في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في غابو. وحضر ما مجموعه ٣٥ مشاركا كليّ الحلقة.

## جيم - سلامة وأمن الموظفين

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك تهديدات مباشرة ضد موظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو. غير أن أحد موظفي حقوق الإنسان التابعين للمكتب كان من بين العديد من الأفراد الذين تعرضوا للهجوم والضرب على أيدي عدة رجال مسلحين في أربعة أحياء في بيساو يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقيل إن مرتكبي هذا الهجوم زعموا أنه جاء رداً على الهجوم الذي شُن على السفارة النيجيرية في بيساو اليوم السابق، وأنهم استهدفوا الأحياء الأربعة لأن بعض المشاركين في هجوم اليوم السابق يعيشون فيها. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر المكتب السلطات الانتقالية بالتزاماتها باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن المكتب وموظفيه، ولضمان محاكمة

المسؤولين عن الهجمات ضد موظفي البعثة أو أماكن إقامتهم الخاصة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص لقاء مفتوحا مع جميع موظفي الأمم المتحدة في غينيا - بيساو، لأغراض منها تذكيرهم بحقوقهم ومسؤولياتهم، لا سيما في الأوضاع الأمنية.

## رابعاً - ملاحظات

٣٣ - لا يزال عمل الأمم المتحدة في غينيا - بيساو متعثرا من جراء التأخيرات المسجلة في إتمام العملية الانتقالية. فمن دون محاور منتخب يتولى إضفاء الطابع الرسمي على خطط المساعدة الطويلة الأجل في البلد، اضطرت المنظمة إلى وقف عدة مبادرات رئيسية لها. وفضلا عن ذلك، تؤدي القيود المفروضة على الموارد نتيجة لاستمرار الجهات المانحة التقليدية في تعليق مساعدتها، باستثناء دعم المشاريع الإنسانية، إلى تقويض قدرة الأمم المتحدة على تقديم الدعم الكافي للإصلاحات المؤسسية على المدى الطويل.

٣٤ - ويتعين لزاما على الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية أن تعمل في سبيل إتمام العملية الانتقالية من خلال المسارعة بتنظيم انتخابات عامة ذات مصداقية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تلتزم بإحراز تقدم ملموس في التصدي لكافة التحديات المتبقية، بما فيها إصلاح قطاع العدالة في البلد، وتحديث قوات الدفاع والأمن وفقا للمعايير الدولية، والنهوض بمحور وطني صادق شامل للجميع وباحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإفلات من العقاب.

٣٥ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالإسهام في هئية بيئة مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية من ناحية، وبمواجهة تحديات بناء السلام وبناء مقومات الدولة من ناحية أخرى من أجل الحيلولة دون السقوط مجددا في النزاع. وفي هذا الصدد، أحث السلطات الانتقالية على أن تواصل العمل في إطار التعاون مع الأمم المتحدة ومع الجهات المعنية الإقليمية والدولية الأخرى، لكفالة هئية بيئة مواتية سابقة للانتخابات وإجراء الانتخابات في أجواء سلمية وتمخضها عن نتائج ذات مصداقية.

٣٦ - وأوجه مجددا ندائي إلى كافة الجهات المعنية الوطنية من أجل الأخذ بثقافة جديدة في المجال السياسي بوضع حد للنزاع السياسي - العسكري الذي ينشب دوريا ولمساعي تحقيق المآرب الشخصية، وبجعل المصالح الوطنية نصب أعينها فيما تقوم به من أعمال. وسيستلزم ذلك في المستقبل التركيز أكثر على بناء توافق الآراء وإشراك الجميع من أجل كفالة إعادة بناء الدولة لخدمة مصالح المواطنين كافة.

٣٧ - وتبرز مرة أخرى الحوادث الأمنية التي استهدفت في الآونة الأخيرة مدنيين عزلا الحاجة الماسة إلى أن تتخذ السلطات في غينيا - بيساو موقفا ضد الإفلات من العقاب في البلد. ويجب أن يشعر المواطنون في غينيا - بيساو بأن العدالة سيطال عقابها المجرمين الذين يعتدون عليهم. وأدعو الحكومة الانتقالية إلى بذل كل الجهود من أجل كفالة متابعة مرتكبي الاعتداءات الإجرامية في ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والهجوم المنفذ ضد عضو في الحكومة الانتقالية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أمام القضاء، وعدم إفلاتهم من العقاب على ما ارتكبوه من أعمال. وأحث أيضا قيادة قوات الدفاع والأمن على تعزيز دورها في ضمان الأمن الداخلي وفي حماية وأمن مؤسسات الدولة والسكان.

٣٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة ممثلي الخاص، خوسي راموس - هورتا، ولشركاء غينيا - بيساو الإقليميين والدوليين لما يسهمون به من جهود في إعادة إرساء النظام الدستوري والنهوض ببناء السلام في البلد.